

جدلية النمو الإقتصادي و حماية البيئة وفق منظور التنمية المستديمة

د. العقون جلول
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر -3-

ملخص

وعليه فالمقال يضع تصور لثلاثة مسارات، بداية بمحوية النمو للبيئة، ثم محورية البيئة للنمو، وفي تصور ثالث يتجه إلى محاولة تحديد المسار الذي يتم من خلاله إدراك التوازن بين البيئة والنمو دون تعارض من خلال إبراز أهم التحديات التي تواجه هذا المسار.

يتلخص موضوع المقالة حول فكرة التعارض بين مسار النمو الإقتصادي والحفاظ على البيئة من منظور التنمية المستديمة من خلال الإرتكاز على فكرة محدودية البيئة تجاه النمو من جانب، ومطالب النمو الإقتصادي تجاه البيئة من جانب آخر، مما يؤكد على وجود جدلية تفتقد إلى مخرجات النمو تجاه البيئة كعامل لخلق التوازن بين البيئة والنمو.

Abstract

The topic it boils down to the subject around the idea of incompatibility between economic growth and the preservation of the environment in sustainable development perspective, By focusing on the idea of limited of the Environmental resources towards growth on one side, and the demands of economic growth towards the environment on the other, which confirms the dialectical links between economic growth and environment degradations ,This dialectical relationship that lacks economic growth outcomes for the environment for the reform of environmental degradation as factor to create a balance between the environment and economic growth, On this quest puts three alternatives about economic growth advantage and protection of the environment and the balance between them, And what can be produced for each alternative.

لم تكن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة محل نقاش في أدبيات الفكر الاقتصادي قبل عقود من الزمن، ولم يظهر التعارض في مضمون العلاقة بينهما من قبل، حتى وإن كانت هناك بعض الإشارات الدالة على ذلك عبر أزمنة متفرقة، والتي تشير إلى المحدودية بين مسار النمو و الحمل البيئي، فمن كتابات "مالتوس" حول العلاقة بين السكان والموارد التي تشير إلى ضعف الأداء البيئي أمام تزايد السكان، إلى تقرير نادي روما "يوم القامة" الذي يشير إلى تلاشي قوة الحمل البيئي أمام النشاطات البشرية ومخلفاتها، لاسيما تزايد حركية النمو الاقتصادي على مستوى حركية الخطى الإيكولوجية، وهي نظرة أكثر تشائمياً على النظرية المalthوسية، رغم أنها جاءت لتؤكددها في نفس الوقت، على إعتبار أن تدهور حالة البيئة وضعف أدائها تجاه متطلبات النمو الاقتصادي، أصبح ظاهراً وجلياً، ولعل من أبرز المسائل التي تثير النقاش حول ما يتعلق بالتنمية المستدامة، هي فيما يتعلق بنقطة التصادم بين البيئة والنمو الاقتصادي على اعتبار أن فكرة التنمية -أساساً ضمن هذه الرؤية- تركز على الإستدامة البيئية، وأن النمو الاقتصادي المطرد هو بمثابة العامل المهلك للبيئة، على اعتبار أن الثروة مصدرها الأساسي هو المورد البيئي، وعليه فالعلاقة بينهما تبدو ظاهرياً متعارضة، خاصة مع الزيادة في وتيرة النمو على حساب طاقة الإسترجاع وقدرة الإستيعاب البيئي، مما يستوجب البحث والتدقيق من أجل إبراز الخط الفاصل لمواطن التوازن بينهما في مضمون من مضامين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، ومن خلال هذا الإشكال القائم يمكن تصور أطروحتين قائمتين على مبدأ التفضيل بين أحقية الحفاظ على البيئة وأحقية تحصيل النمو الاقتصادي، مثلما قد يفضي الأمر إلى الوسطية القائمة على إدراك هذا التوازن وهو الأمر الصائب على اعتبار أنه لا يمكن التراجع عن النمو بصفته شرطاً أساسياً من شروط التنمية، كما لا يمكن التخلي عن مسألة الحفاظ على البيئة بصفته مصدراً رئيسياً لمقومات العيش والحياة، ومن بينها النمو لكونه يتغذى أساساً من الموارد الطبيعية، وهنا يمكن طرح السؤال المحوري التالي: إذا كان هناك تعارضاً بين البيئة والنمو الاقتصادي فما هو محور الإرتكاز بين البيئة والاقتصاد لرسم وتحديد الرؤية السليمة في بناء التوازن؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية لابد من التطرق إلى جملة من المحاور المبررة للسياق الذي نسعى إلى إبرازه وتأكيدده من خلال النقد والاستنباط لما طرأ من مفاهيم حول العلاقة حيز الدراسة.

المحور الأول : الأطر النظرية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة وفق منظور التنمية المستدامة

يتفق المهتمون بقضايا البيئة والتنمية على أن جوهر التنمية المستدامة كروية يرتكز أساساً على مفهوم الإستدامة البيئية، رغم أن عملية إنتاج المفاهيم تتعاضد شيئاً فشيئاً حول هذا الموضوع، على خلفية النظرة المعيارية التي يرتبط من خلالها بالمبادئ والحقوق العلمية، وكذلك ما يتوافر من متغيرات متصلة بالمجال الذي يحدد الرؤية، وعلى ما جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (فالتنمية المستدامة، هي التنمية التي تفي بحاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء بحاجياتها)، ومما ينطوي على هذا التعريف وإذا أخذنا بالنظر إلى فكرة الحاجيات على أنها مترجمة لمردود النمو الاقتصادي، قد يعد خطأ لا يقل جسامة عن تلك الأخطاء التي ترتبت عن الأدبيات الكلاسيكية في عزل البيئة عن الشأن الاقتصادي، على إعتبار أن مضمون الحاجيات أو مطالب الأجيال

هي ليست في مجملها ذات معطى إقتصادي، يركز أساسا على النمو الإقتصادي، بل هي في معظمها ذات معطى بيئي، وذلك للاعتبارات التالية:

- أن السلعة العامة التي تنتجها البيئة كالهواء والمحيط النقي والتي لا يمكن الإستغناء عنها ، لا يمكن مرددها إلى النمو الإقتصادي، كعامل منتج لها، بالقدر الذي تعتبر فيه منتوجات بيئية محضة ، بل وهي عرضة لبعض الوفورات السلبية للإقتصاد كالإنبعاث للغازات على اختلافها والصرف الصناعي والتلوث الكيميائي...الخ.
- أن مفهوم المورد هو أكثر ثباتاً بالنسبة لمفهوم الثروة، على اعتبار أن المورد منتج بيئي يخضع إلى دورة حياة، يكتمل من خلالها بتدخل عنصر الزمن، قبل أن يتحول إلى ثروة داعمة للنمو الإقتصادي، وفق مايتجلى من الإكتشافات ومستوى التطور العلمي والتكنولوجي لكل جيل من الأجيال، مما يؤدي حتما إلى إسقاط النظرة القائلة بالحفاظ على الثروة كحق من حقوق الأجيال القادمة، ويعزز النظرة القائلة بالحفاظ على البيئية بصفها مصنع للموارد. وهنا تظهر العلاقة بين الإقتصاد والبيئة في حالة اللاتعارض، بل هي علاقة يمكن وصفها بعلاقة توازن السرعة في عملية الإنتاج، ويتجلى ذلك في صورتين بحيث تعكس لنا الصورة الأولى سرعة الإقتصاد في إنتاج النمو أو ما يصطلح عليه بسرعة عجلة النمو، الإقتصادي ، بينما تعكس لنا الصورة الثانية سرعة البيئة في إنتاج الموارد، أو ما يعرف بسرعة الخطى الإيكولوجية، غير أن حالة التعارض والتصادم التي تميز هذه العلاقة تبدو كآمنة في اختلال سرعة الأداء البيئي تجاه متطلبات النمو، وأن النمو الإقتصادي بمعياري القياس البيئي يمر من حالة التوازن إلى طور التجاوز على الحدود البيئية والوصول إلى حالة الإجهاد، وهي الحالة التي تعبر عن تخطي درجة الصفر للنمو الإقتصادي، كما تعكس لنا حالة عدم التوافق بين الرصيد البيئي والحدود الزمنية للأجيال، لذلك يصفها علماء الإقتصاد البيئي بدرجة الصفر للنمو الإقتصادي، وعندها تبدأ عملية السحب من حقوق الأجيال القادمة. ومن خلال هذه العلاقة يمكن قياس ومناقشة بعض الآراء التي وردت في صميم العلاقة على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية والفكرية ضمن سياق يعكس لنا ثنائية الطرح حول جدلية النمو والبيئة، بين التعارض والصدام، من جهة، وبين إمكانية التوافق بين النمو العالي والحفاظ على البيئة، من جهة ثانية، وذلك من خلال إبراز ما يلي:

أ- جدلية النمو والبيئة

ويمكن التركيز على علاقة البيئة بالإقتصاد من خلال ما يعرف بجدلية النمو والبيئة، أو ما ينعكس على الجانب البيئي والنمو الإقتصادي، جراء العلاقة بينهما، ولعله من بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة العالمية هي أن التنمية المستدامة تتطلب نموا إقتصاديا سريعا، ويقوم هذا الافتراض على حقيقة أن المجموعات السكانية المتنامية والمجموعات السكانية الفقيرة بحاجة إلى السلع والخدمات من أجل تلبية حاجاتها الأساسية، وهناك رأي قائل أن (تلبية الحاجات الأساسية تعتمد في جزء منها على تحقيق إمكانات نمو كامل ، وأنه من الواضح أن التنمية المستدامة تتطلب نموا إقتصاديا في المناطق التي لا تتم فيها تلبية تلك الحاجات بشكل متوازن، أما في المناطق الأخرى فإن التنمية المستدامة يمكن لها أن تكون منسجمة مع النمو الإقتصادي شريطة أن يعكس محتوى النمو الإقتصادي المبادئ العامة للإستدامة وعدم إستغلال الآخرين)⁽¹⁾. ولكن هذا الرأي يبدو نوعاً ما مجانباً للحقيقة ، لأن محتوى الحاجات في العالم المتقدم أوسع منه في العالم المتخلف والبلدان الفقيرة ، بالإضافة إلى أن النمو الإقتصادي للدول المتقدمة يتغذى أساسا من مقومات النمو للدول الفقيرة، من خلال بث التخلف والإتجاه إلى الإندماج الإقتصادي، والزيادة في العرض

وتوسيع محتوى الحاجات في الأسواق العالمية ، وهنا تبرز الجدلية القائمة بين البيئة و النمو الإقتصادي بمعطى يتغذى من ديناميكية السوق ، بحيث لا يمكن لها التوقف عند الحدود البيئية. خاصة مع تزايد الطلب العالمي للسلع والخدمات ... وبالأخص في عالم أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى أحادية النمط الإستهلاكي.

وإذا كانت علاقة البعد البيئي بالنمو الإقتصادي تشير إلى الحدود البيئية للنمو فإن الكثير من النقاد (أمثال "روبرت غودلاند" و"هيرمان دالي" اللذان كانا يعملان في دائرة البيئة التابعة للبنك الدولي) يرون أنه قد تم الوصول إلى هذه الحدود فعلا، وأن هذا النمو سيظل- من الآن فصاعدا - عند (درجة الصفر) ، كما يرون بأن منهج التنمية الذي تتبعه الدول الغنية ينبغي أن يساهم في تحرير الموارد من أجل النمو والتنمية ، اللذان يعتبران من أولويات الدول الفقيرة⁽ⁱⁱⁱ⁾. وهنا يطرح سؤال في غاية الأهمية، وهو إذا كانت درجة النمو سوف تظل ثابتة على مدى إسترجاع الأرقام التي سحبت من الرصيد البيئي، فكيف يتم التعامل مع الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلا ؟ ، هذا إذا أفترض أن درجة الصفر للنمو فعلا لها مدلول في علاقة النمو بالبيئة ، على خلفية أن حركة النمو ضمن هذه العلاقة سوف تتجه أساسا إلى عملية السحب من أرصدة الحسابات القومية.

وفي الواقع أن هذا التساؤل الإيحائي قد يضع في موضع إعادة النظر في جوهر معادلة النمو التقليدية، وعندها يصبح معدل الدخل، والنمو السكاني، ومستوى الأسعار، هي أرقام ليست حاسمة في احتساب درجات النمو الحقيقي، بقدر الأرقام التي تؤثر على إمكانية إستمرار هذا النمو بيئيا، سواء تعلق ذلك بأرصدة الموارد والثروات ماديا، أو من ناحية التوازن الإيكولوجي، الذي يؤثر على إمكانية الإستدامة لنوعية هذه الموارد.

وقد يضع هذا التصور مع تزايد حالة النهم للماديات في العالم الرأسمالي وشح الموارد، وعدم التكافؤ في موازين القوى، في سياق نبوءة "باري بوزان" Barry buzan حين قال: أن الطابع الكلاسيكي للبيئة على مستوى الكرة الأرضية سيعطي دول المركز أسبابا وذرائع للتدخل في شؤون دول الأطراف بدعوى الأمن البيئي.ⁱⁱⁱ كما يمكن أن نتصور بنظرة لا تقل تشاؤمية، وهي أن تسعى الدول المتقدمة إلى عملية تحديث للنظرية المalthوسية^(*) وتفعيل موانعها القهرية، ولكن على شاكلة "صراع الحضارات" و "نهاية التاريخ" وفيروس "إيبولا" وأنفلونزا الطيور والخنازير، بل وقد تعود في ذلك عودة التاريخ إلى " القدر المحتوم"^(**) ، وفي ذلك أمثلة كثيرة للتخلص من الشعوب الفقيرة والتي لا زال رصيدها البيئي قادرا على تحمل درجات عالية من النمو، أو بصورة أكثر دقة لازال النمو الإقتصادي فيها بعيدا عن درجة الصفر.

ومن جانب آخر، فإن اللجنة العالمية نفسها قد لاحظت أن النمو وحده لا يكفي، نظرا إلى أن المستويات العالية من الإنتاجية والفقر الواسع الإنتشار يمكن لهما أن يعيشا جنبا إلى جنب، ويمكنهما تلبية الحاجات الإنسانية عن طريق كل من الزيادة في الإنتاج الذي يمكن المحافظة عليه بيئيا وضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع^(iv). والملاحظ أن الإشكال المطروح فيما يخص علاقة الإنتاج والإنتاجية بالنمو قد تطرح فكرة العدالة في التوزيع ثانيا، بعدما طرحت في سنوات الخمسينات على النطاق المحلي للدول، فهي تعود ثانيا بحلة عالمية مفادها أنه إذا كان الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية لغرض الرفع من معدلات النمو للإقتصاد العالمي، فإن ذلك النمو لا تستفيد منه الدول الفقيرة بشكل عادل مع الدول الغنية ، ولا يمكن أن تكون الزيادة في الإنتاج لأغراض إنسانية في ظل النظام الرأسمالي، وقد جرى حرق القمح في الولايات المتحدة وإتلاف الزبدة في هولندا.. ليس لكونهما سجلا فائضا عن حاجة البشر ، بل للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية^(v).

وسوف تظل مشكلة النمو المتعارض مع البيئة قائمة ، طالما بقيت الأنماط الإستهلاكية قائمة وفق ما ترمي إليه إستراتيجية الدول المتقدمة، وتجسده آلياتها الإستعمارية الجديدة (الشركات المتعددة الجنسية) ، ويتجلى ذلك من خلال تباعد الرؤى في منظور التنمية المستديمة والشأن البيئي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فالأولى لا ترى في ذلك داعيا لتخفيض الإنتاج وكبح النمو لتجنب مخاطر التصنيع على البيئة والإنسان ، بالقدر الذي أصبحت تروج فيه للفكر المظلل كإستبدال رأس المال الطبيعي، برأس المال الإصطناعي، والذي ترى فيه الحل الأنسب لذلك، بينما تناست أن رأس المال الإصطناعي هو الآخر سوف يمر حتما على سلسلة التصنيع، ومن أجل تكوينه وتركيبه لا بد أن تتداعى آثاره على البيئة، ولما أصبح الأمر جليا بالنسبة للمهتمين بهذا الشأن حول هذه التناقضات ، راحت الدراسات والأبحاث غير البريئة من تهمة التمويل من الشركات المتعددة الجنسية من أجل صناعة الرأي، والتي تفضي بدورها إلى نتائج علمية ملوثة هي الأخرى، مفادها أن العالم الفقير هو سبب التردى والتدهور البيئي، مثل ما يدعيه أنصار "الإستدامة الضعيفة"^(*)، وأن السبيل الوحيد للخلاص من التخلف بمعنى إرساء مشروع التنمية، وبشكل خال من الأضرار على البيئة، هو التحكم في التكنولوجيا، وخاصة منها الصناعية لتجاوز المعضلة البيئية، وهو أمر يدعوا إلى التأمل ، ففي الوقت الذي تقف فيه بعض الدول النامية و الفقيرة تجابه مشكلة ضعف النمو وتنامي الفقر، مثلما يقف البعض الآخر والذي تجاوز مشكلة النمو حتى وإن كان ذلك بفضل الإقتصاد الريعي، يجابه مشكلة التنمية وتنامي ظاهرة الفساد كالجرائم مثلا، وفي الوقت نفسه تسعى القوى الكبرى المهيمنة إلى إضافة عقبة جديدة (التكنولوجيا النظيفة)، لتمد بذلك إلى طور جديد من أطوار التخلف.

وبالمقابل، ترى الجهة الثانية والمتمثلة في تيار "الإستدامة القوية"^(*) لا سيما في بعدها البيئي وأسباب التدهور، أن الدول الصناعية هي المتهم الذي يساهم بأكبر قدر في ذلك ، وإن كان هناك نصيب أوفر للفقر في عملية التدهور، فإن الفقر ذاته هو نتيجة وصناعة للإستعمار سواء كان تقليديا، أو شكلا من أشكال الإستعمار الجديد.

والواقع الذي يتجلى من خلال الاختلاف في الرؤى حول هذه المسألة هو نابع أساسا من التباين في مضمون متطلبات التنمية المستديمة ذاتها بالنسبة لكل عالم (متقدم ومتخلف)، وبالنسبة لكل دولة من الدول، مع نوع من الثبات لسلم الحاجات ونمط الإستهلاك، والعامل الأجدر بالمناقشة في هذا الجانب هو تأصيل الرؤية على متطلبات كل جانب بما فيها نوعية الحاجات وخصوصيات كل دولة في بناء نهج المشروع التنموي الذي يناسبها، لأن ذلك وحده كفيل بتجلي التحديات التنموية لكل طرف، مما يجعل من عملية صنع السياسات التنموية كذلك العنصر الأصيل القائم على الوعي التام للمفاصل التي يرتبط بها الإنسان بالأفكار والموجودات في بيئة ذات خصوصية.

وخلافاً لذلك فسوف يظل العالم المتقدم يسعى إلى التنظير في سبيل الإندماج وتوحيد الأنماط الإستهلاكية ، من خلال الترسانة الإعلامية والخدعة الإشهارية ، والسعي دوما إلى تحطيم كل المعتقدات والثقافات المحلية ، من أجل توسيع مساحات الأسواق وتجسيده لقاعدة " جون باتيست ساي (العرض سوف يخلق طلبا مساو له)، وسوف تظل الدول الفقيرة مجرد مسوق للثروة والطاقة ، من أجل تلبية حاجات القوة الصناعية للعالم المتقدم ، مقابل حاجاته الإستهلاكية والتي صنعت على مقياسه، وبذلك فحاجة الدول الرأسمالية هي الحاجة للثروة والطاقة المستعملة في الإنتاج الأوفر الذي يلي الطلب المتزايد في الأسواق العالمية ، والغاية في ذلك لا تتجه إلى سد حاجات الفقراء بقدر ما تتجه إلى تعظيم العائد من رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسية أو بالأحرى الآليات الإستعمارية الجديدة، في ظل شح الموارد أو إستنفادها في العالم المتقدم،

وبين هذا الوضع أن الكلام عن البيئة كمحدد للنمو أصبح مجافيا للواقع والعدالة، فالعالم الصناعي حسب الخبراء يقف الآن عند درجة الصفر بالنسبة للنمو، بمعنى أن أي رفع لدرجة النمو يعتبر سحب من رصيد الأجيال القادمة ، وفق مبادئ التنمية المستدامة، والسؤال الذي لا بد أن يطرح هو أي الأجيال سوف تكون أكثر عرضة لهذا الأثر؟ هل هي أجيال العالم المتقدم، أم أجيال العالم المتخلف؟ وهل من باب العدالة أن يسعى العالم المتقدم إلى السحب من رصيد الدول التي لم تتحقق فيها التنمية حتى بالمفهوم التقليدي؟، وهل يحق لساسة الدول النامية والفقيرة بيع حاضرو مستقبل أجيالهم؟

وحتى لا ننحو منحى بعيدا عن السياق، فإنه يستوجب كشف العلاقة بين البيئة والنمو الإقتصادي، على ضوء الجدل القائم بين التوجهات التي سبق ذكرها، وذلك من خلال بناء بعض الافتراضات المؤسسة على كل تصور، بداية بمحورية النمو على البيئة، ثم محورية البيئة على النمو الإقتصادي ، وفي الأخير التوازن بينهما.

1- محورية النمو للبيئة.

إن الافتراض الذي يمكن تصوره من خلال محورية النمو للبيئة، هو افتراض ذو صورتين ويمكن فهمه بالخطأ والصواب في الوقت نفسه، على اعتبار أن المنطق يطرح تصور للعلاقة في مضمون المسافة التي تقع بينهما، لا في مضمون الوضعية بين المحور و الهامش، وهي المسافة التي تعكس قاعدة الموارد في عملية إنتاج الثروة، والتي يتغذى من خلالها النمو الإقتصادي بدون رد للإعتبارات البيئية ، ولعلها الفكرة الرئيسة التي مثلت لب تقرير نادي روما " حدود النمو " limits to growth على اعتبار أنها تمثل نقطة التماس مع الحدود البيئية، وهي النقطة التي تتآكل فيها قاعدة الموارد وتصبح البيئة عاجزة عن إمداد النمو.

وحسب رأي علماء البيئة فإن هذه الحالة تعتبر حالة إجهاد، والتي تبدأ من خلالها بعض العناصر البيئية في الإختفاء والزوال التدريجي، وقد يمس ذلك كل السلاسل البيئية (الكائنات ،والسلالات، والأنواع)، وهو ما يستدعي كبح النمو بصورة يظل فيها بعيدا عن الحدود البيئية لتفادي الإجهاد والتردي وضعف الأداء البيئي تجاه النمو، وهذا يمثل الرؤية الصحيحة للعلاقة ، طالما أن البيئة هي من ترسم حدود النمو، وأن النمو لا يمكن تركيبه إلا بواسطة العناصر البيئية، ولكن الإتجاه الذي يتبنى محورية النمو له رأي مخالف، بحيث يتجه بالفهم إلى كون العلاقة بين النمو والبيئة يركز على محورية النمو بناء على الوضعية الديناميكية، بمعنى أن البيئة لا تدار على النمو، بل وبفضل النمو كذلك، وبهذا يمكن للنمو أن يدير البيئة بشكل متوازن، كما يمكن للنمو العالي أن يساهم في إصلاح الأعطاب البيئية في الوقت الذي يقوم فيه قانون إحلال الموارد بإراحة البيئة لغرض الإسترجاع وفق ما يشيرون إليه باستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي ...

والشيء الذي يجب عدم تجاوزه في هذه المسألة نقدا واستنباطا هو كينونة التركيب الطبيعي والمصطنع، والأکید في الجانب الطبيعي هو التركيب المعقد للنظم البيئية ،عبر مستويات تحدد مجموعة الأوساط التي تهيئ لإستدامة الكائنات والسلالات والأنواع، زيادة على التنوع والتعدد الوظيفي للعناصر التي تكون هذه النظم ، وما يستخلص منها من موارد، وكمثال لصورة هذا التعقيد تمثل الشجرة عنصرًا مهما في النظام البيئي للإنسان (الغذاء) ، وتساهم في إعتدال المناخ وتلطيف الجو (الأكسجين) وتزود البكتيريا المحللة بعملية التغذية في عملية الأكسدة ، مثلما تعمل البكتيريا على تحليل العناصر وطرحها و تهوية الجذور و تغذيتها، كما تعمل الجذور على تماسك التربة. إلى آخر

الوظائف المتسلسلة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، وإن كانت الشجرة جزءاً من النظام البيئي للإنسان فهي كذلك مأوى للطيور والهوام وبعض الطفيليات ، مما يجعلها عنصراً بيئياً تشارك فيه جميع المخلوقات وتتقاسم فوائده، مثلما تتكافل بينها على بقاء هذا العنصر الذي يعمل بدوره على بقاء ودوام العناصر الأخرى.

والجدير بالذكر أن هذه الصورة تكشف عن إعجاز الخالق من خلال التشابك العضوي والوظيفي لعناصر البيئة، ومنه كذلك نستخلص النطاق الواسع والمعقد لرأس المال الطبيعي والذي يعتبر مورد لكل المخلوقات ومقوماً لبقائها، وهو رأي موافق لتوجه الإيكولوجيا العميقة*، التي تضع الإنسان في خط واحد مع جميع الكائنات في مضمار البيئة، كون هذه الكائنات والموجودات لها نفس المطالب تجاه البيئة، على خلاف الرأي القائل بأن كينونة هذه المخلوقات وجدت أساساً لتوفير مطالب الإنسان، دون غيره من المخلوقات، والتي أنتجها الفكر الإغريقي (قهر الإنسان للطبيعة) ، ومنه البيئة مسخرة للنمو بصفة لا متناهية، وبصورة أخرى ملازمة لفهم رأس المال الإصطناعي، والذي لا يراعي إلا أسباب التعقيد الذي يميز رأس المال الطبيعي بصفته مراعياً لمطالب البشر لا غير، فالإنسان لا يركز إلا على المطلب البشري تجاه البيئة، وهو ما يأخذ منها من موارد، أو ما يستطيع استبداله. وبهذا المعنى يتقلص دور الشجرة وفق هذه النظرة إلى ما تعطيه من ثمار وخشب للإنسان على حساب المخلوقات الأخرى.

والواقع أن فكرة الإحلال لرأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي هي فكرة خالية من العقلانية، وإن كانت صائبة إلى حد ما لكونه نستطيع تعويض مصائد الأسماك البحرية من خلال الأحواض الإصطناعية لتربية الأسماك، من أجل تغطية الطلب عليها من طرف البشر، ولكن لا نعلم أي الأدوار والوظائف يقوم بها السمك تجاه توازن البيئة البحرية، وأي العناصر سوف تسقط وتختفي مع اختفاء هذه الثروة؟

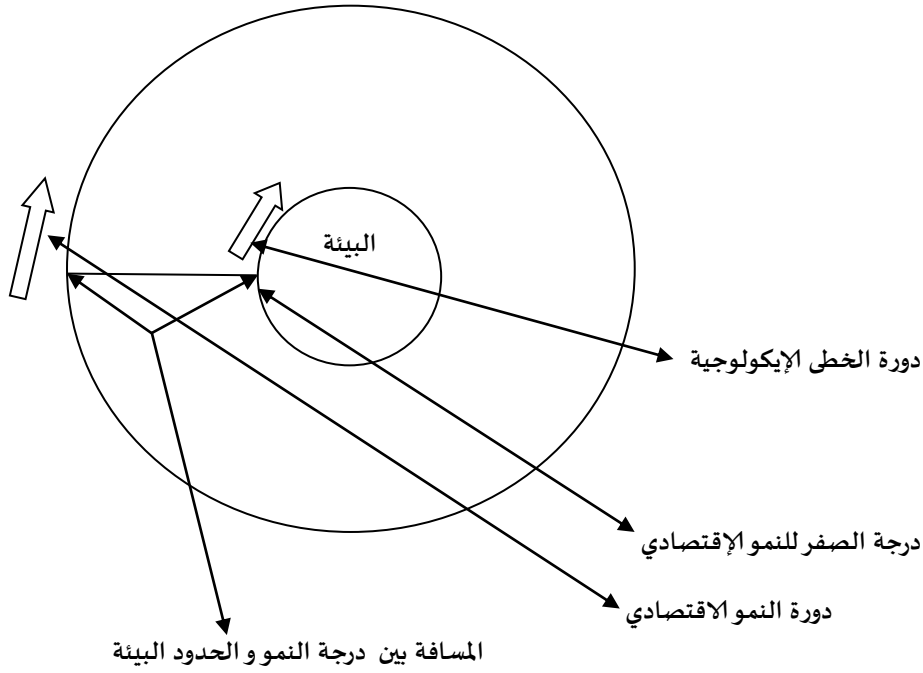
وعليه، فإن فكرة دعم النمو برأس المال الإصطناعي هي فكرة وإن كانت صحيحة بالنسبة للنمو فهي على غير ذلك بالنسبة للبيئة، خاصة على المدى الطويل نظراً لطبيعة المكونات البيئية وعدم الإلمام بها وبأدوارها، ومنه فلا يمكن تركيبها جملة واحدة لتغطي المطلب البيئي ومطالب الكائنات والحفاظ على توازنها جملة واحدة.

محورية البيئة للنمو:

على خلاف الافتراض الذي أسس للنظرة التشاؤمية التي تظهر في أحقاب التاريخ بشكل دوري فمنذ كتابات "مالثوس" Malthus، إلى تقرير "يوم القيامة" (vi)* لنادي روما، والذي تزامن مع مؤتمر استوكهولم ظلت الكتابات والتقارير تنذر بخطر محدودية البيئة و الموارد تجاه النمو، مما تجلّى عنه تغييراً في صلب الطرح الكلاسيكي للعلاقة بين البيئة و النمو، وهو ما يجعل التوجه إلى منحى التصور العكسي من خلال بناء افتراض قائم على محورية البيئة للنمو الإقتصادي، وهو افتراض مؤسس لفكرة "حدود النمو"، والذي يركز أساساً على فض التناقض الموجود بين حتمية النمو العالي لتجاوز مرحلة التخلف وعدم حمل البيئة لأي زيادة في درجات النمو جراء تآكل الموارد وتراجع أداء البيئة في تجددتها، وفي هذه المسألة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جملة الفوارق بين الدول التي تخطت الحدود البيئية للنمو (الدول المصنعة)، والدول التي لازالت بعيدة عن هذه الحدود (الدول المتخلفة)، أو بالأحرى الدول التي لا تمارس أي نوع من الاعتداءات على البيئة إلا بقدر النتائج التي يفضي إليها الفقر كمقدمة ناتجة هي الأخرى من اللاعدالة الدولية في تقسيم الثروة.

إن مدى صحة إفتراض محورية البيئة للنمو الإقتصادي و وجود الأدلة الدامغة التي تدعمه بداية من إرهابات "مالثوس" إلى كتابات "نادي روما" ونقاشات "مؤتمر استوكهولم" والتي ترجمت في حينها إلى مخاوف مبالغ فيها، إلى أدلة وقرائن تؤكد ما ذهب إليه هؤلاء وتثبت نتيجة مفادها أن التوازن بين خطى البيئة في عملية الإسترجاع وخطى النمو لابد أن يسيرا على إيقاع واحد للحفاظ على المسافة المطلوبة بين الحدود بينهما مثل ما هو مبين في الشكل رقم (1) .

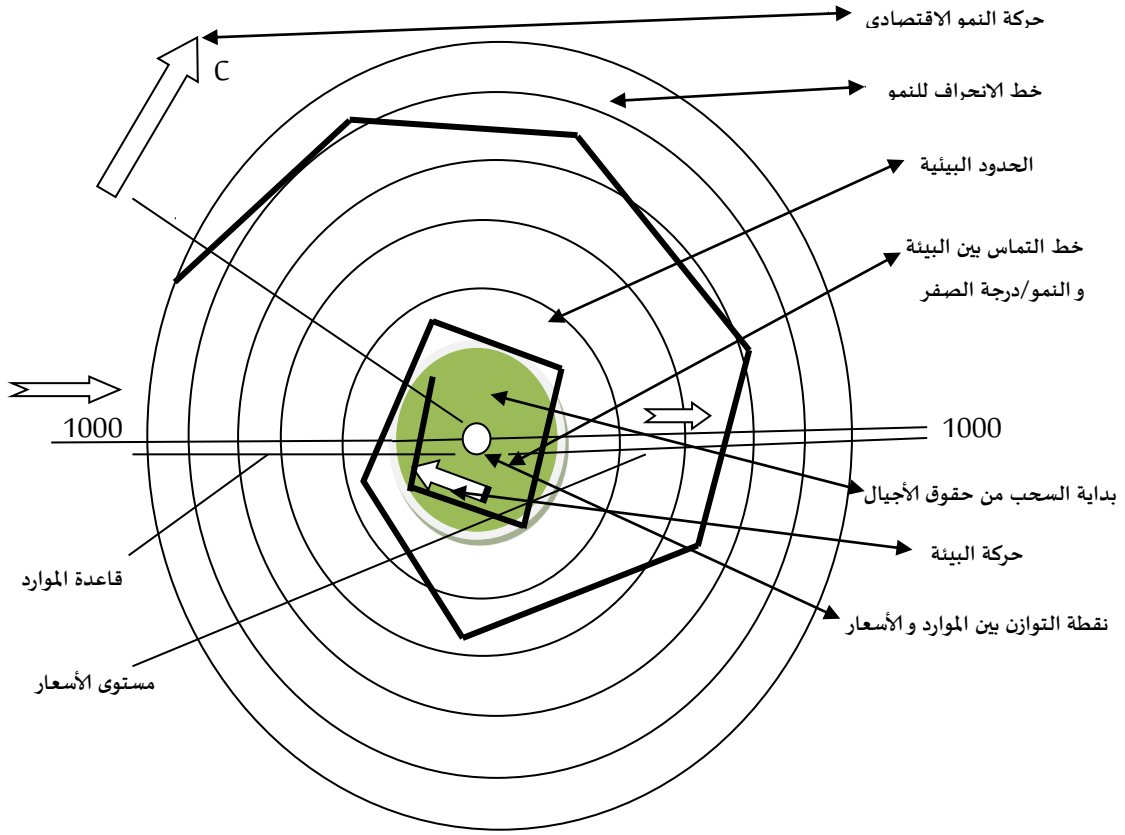
الشكل رقم (1) ثبات المسافة بين النمو و البيئة



المصدر: من إعداد الباحث

بمعنى أن حركة النمو لا بد أن تتساوى مع حركة البيئة في نفس الإتجاه حتى يتم الحفاظ على معدل الثروة بشكل ثابت، وبذلك يتم الحفاظ على إستدامة النمو مع مرور الزمن، بحجة أن حدوث التوافق بين سرعة الخطى الإيكولوجية وسرعة النمو الإقتصادي قد يؤدي حتما إلى ثبات المسافة الفاصلة بينهما ، وهو ما يمثل التوازن بين الإقتصاد والبيئة على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تدعم الإقتصاد، إلا بما يفوق إستكمال دورة حياة كل عنصر فيها، هذا من الناحية النظرية، على خلاف الواقع الذي تؤكد الدراسات في مجال الإقتصاد البيئي، والذي يرى أن نمو الإقتصاد العالمي قد تجاوز الحدود البيئية، أو درجة الصفر، وهي الدرجة التي تقف عند نهاية القدرة البيئية على الحمل، وأن أي زيادة في سرعة النمو على حساب زمن الإسترجاع سوف يؤدي إلى إنحراف خط النمو باتجاه الحدود البيئية، بشكل يعكس سرعة النمو الإقتصادي على اكتمال المقومات البيئية ، مثلما هو مبين في الشكل رقم (2) .

الشكل رقم (2) يمثل إنحراف النمو نحو الحدود البيئية



المصدر: من إعداد الباحث.

وفي هذه الحالة تنعكس الآثار البيئية على الآليات الاقتصادية، وتأثيرها على قوى السوق من خلال ندرة الموارد التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وتدنّي القدرة الشرائية، زيادة عن الآثار الجانبية للنمو والتّردّي البيئي. والملاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن محور البيئة عند درجة الصفر يمثل نقطة الإنعكاس بين تراجع الموارد R وارتفاع مستوى الأسعار P ، حيث كلما كان هناك تآكل في مساحة الموارد كلما انقلب ذلك بصفة مباشرة على مستوى الأسعار وإن كان ذلك بشكل نسبي في حالة تنوع الأنماط الاستهلاكية بشكل يخفف العبء على قاعدة الموارد ويجعل من قوة الحمل والاستيعاب البيئي مؤشرا قياسيا لحركة النمو الاقتصادي.

الإعتدال و التوازن بين البيئة و النمو

إن كانت جملة الأفكار التي نادى بها أنصار الإستدامة الضعيفة حول جدلية النمو والبيئة، هي في مجملها أفكار تمهد لإمتداد الفكر الحدائي الموالي للرأسمالية، بحجة أنها تنافي القطيعة مع منظومة الإقتصاد الرأسمالي، ومنه كبج النمو لصالح البيئة، فإن هناك ما يناقض هذه الأفكار ضمن ما يذهب إليه التيار اليساري تحت غطاء أنصار الإستدامة القوية، من خلال الدعوة الصريحة إلى القطيعة مع الأنموذج الحدائي، ومنه النظام الرأسمالي، وتبني نظامًا جديدًا يوفق في التعاطي مع البيئة والنمو، وإن كانت هناك بعض الدراسات التي تبناها التيار الكلاسيكي

المحدث تشير إلى أن أداء السوق والحكومة معا يعتبران العاملان الرئيسيان في ضعف الأداء البيئي، من خلال جملة من العناصر المرتبطة بهما

ولهذا فإن حدوث التوازن على غرار التصور الذي يتبناه طرح الإيكولوجيا العميقة المنضوي تحت تيار الاستدامة القوية يبدو حافلا بالتحديات التي من شأنها أن تجعل منه فكرا مجردا لا يمكن إسقاطه على أرض الواقع، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

- أن التماثل في سرعة الدوران بين البيئة والنمو يقتضي الإدراك التام للعناصر البيئية ، من حيث الأدوار التي تؤديها والآثار التي تنجم عن إختفائها، وهذا ما لم يحققه العلم بحجة أن هناك 11 مليون عنصر مدرك من جملة حوالي 60 مليون عنصر، مما يجعل من إمكانية ضبط البيئة والتحكم فيها من قبل البشر بعيد المنال.

- أن كبح عجلة النمو لحساب الإعتبارات البيئية سوف يؤدي حتما إلى تفاقم الوضع، خاصة في العالم الفقير، مع أن الواقع يؤكد وثاقة الفقر بالإعتداءات الصارخة على البيئة بذريعة الحاجة، وظاهرة التلوث كنتيجة قد تؤدي بدورها إلى انتشار الأمراض والأوبئة،

- أن ما يصطلح عليه الإقتصاديين بدرجة الصفر للنمو الإقتصادي هو وضع تكتنفه النسبية، على اعتبار أن هذه الدرجة تعتبر الفاصل بين الأجيال وحققها في الثروة، ونحن لا نعي ولا نعلم على أي ثروة تعيش الأجيال القادمة؟ ، مع العلم أن الإكتشافات والتطور العلمي هما من بين العوامل التي نقلت الأجيال عبر العصور من الإعتماد على الحجر ثم إلى الخشب والطاقة الأحفورية ، ثم الطاقة النووية وتكنولوجيا النانو، وعليه من الصعب إعتماد مؤشرات استباقية في حساب درجة النمو الحقيقي على المدى البعيد.

- أن تحدي الكشف عن العلاقة بين النمو و البيئة وفق منظور التنمية المستدامة يقتضي معرفة الأرقام الحقيقية التي تخصم من البيئة لصالح النمو، وهذا ما يعتبر تحديا للوصول إلى بناء أنموذج متكامل للحسابات القومية، يمكن من ضبط معادلة النمو الحقيقي.

وإن كان من الناحية النظرية، يمكن تصور حالة التوازن بين البيئة والإقتصاد، من خلال الحفاظ على وتيرة النمو و البيئة في آن واحد على حد اعتبار من يدعون أنه بإمكان النمو معالجة المشاكل البيئية ، إلا أن ذلك من الناحية الواقعية يبدو صعب المنال على اعتبار أن المحافظة على البيئة في حد ذاتها قائم على فهمها، وفهم تداعياتها من طرف جميع الفاعلين، وأن مرتكزات الفهم من جهة قائمة على نتائج التمكين Empowerment، وهذه النتائج بدورها هي في الحقيقة غايات التنمية، وهنا لا يمكن تصور حدوث التنمية قبل النمو، كما لا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة متردية من الموارد، ولا يمكن حماية البيئة عندما يتم إسقاط تكاليف الدمار البيئي من حسابات النمو ، بمعنى أنه ليس هناك إمكانية للنظر في هذه المسائل بجزئية، في محتوى المؤسسات والسياسات والفعاليات التي تضطلع بالمشروع التنموي، نظرا للتعقيد والتشابك اللذان يتخطيان حدود الأنظمة الإجتماعية والمؤسسية إلى ما يشمل المنظومة ككل، كما أن مبدأ المفاضلة بين البيئة والنمو والتنمية لا يمكن له أن يتجسد على أرض الواقع، لأن هذه العناصر هي عناصر متلازمة ومتآزرة لا بد لها أن تحدث دفعة واحدة، وإلا تحولت إلى مجرد جدل بين الفكر المجرد و الواقع الرفض. كما لا يمكن معالجة المشاكل البيئية بمعزل عن بعضها البعض، لكونها هي الأخرى مترابطة ومتداخلة ديناميكيا ضمن المنظومة الشاملة بين السبب والمسبب، وفق الإعتبارات التالية:

- أولاً: لأن الإجهادات البيئية مرتبط بأحدها بالآخر، فإزالة الأحراش على سبيل المثال ، تزيد من سرعة تدفق المياه ، وبالتالي تزيد من تعرية التربة و تراكم الطمي في الأنهار والبحيرات، كما يلعب كل من تلوث الهواء و التلوث دوراً في هلاك الغابات و البحيرات ، كما يمكن لمياه الصرف الصناعي أن تلوث المياه الجوفية مما يؤدي إلى ندرتها و زيادة كلفتها، كما يؤدي ذلك إلى تلوث مصبات الأنهار، التي تعتبر بيئة للتلقيح بالنسبة للثروة السمكية مما يسبب هلاكها...، وهذا يقتضي معالجة المشاكل البيئية دفعة واحدة هي الأخرى و دون تجزئة.

- ثانياً : لأن إجهاد البيئة وأنماط التنمية الاقتصادية مترابطة ، ببعضها البعض، لذلك فالسياسات الزراعية يمكن أن تكون مسؤولة بصورة أساسية عن تدهور الأرض ، والمياه ، والأحراش. وتقترن سياسات الطاقة بمشكلة الحماية بمعناها الشامل، أي مشكلة التحم ، وإزالة الأحراش لاستخدامها في الوقود من قبل كثير من الشعوب النامية وكل هذا الإجهاد يهدد التنمية الاقتصادية ، لذلك ينبغي أن تدخل الاقتصاديات والبيئة بصورة مترابطة في عمليات صنع القرار وسن القوانين ليس بهدف حماية البيئة فحسب ، بل أيضاً لحماية التنمية وتعزيزها . فالإقتصاد لا يعني إنتاج الثروة فقط، كما لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب، بل إن كليهما يرتبط بصورة متساوية لتحسين مستقبل الجنس البشري.

- ثالثاً : لأن مشاكل البيئة والاقتصاد ترتبط بكثير من العوامل الاجتماعية والسياسية، فالنمو السريع في حجم السكان على سبيل المثال، و الذي يؤثر كثيراً في البيئة والتنمية يخضع في كثير من المناطق لعوامل مثل وضع المرأة في المجتمع وغير ذلك من القيم الثقافية، كذلك يمكن أن يزيد الإجهاد البيئي والتنمية غير المستقرة من حدة التوترات الاجتماعية، ويمكن القول :إن توزيع السلطة والنفوذ داخل المجتمع يكمن في جوهر معظم تحديات البيئة والتنمية، لذلك ينبغي أن تشتمل المعالجات الجديدة على برامج للتنمية الاجتماعية، وبالأخص لتحسين وضع المرأة في المجتمع، ولحماية الجماعات المعرضة للخطر، ولتوسيع المشاركة المحلية في صنع القرارات.

- وأخيراً، لا يقتصر عمل الملامح البيئية المنتظمة ما يجري داخل كل بلد فحسب ، بل على ما بين الشعوب أيضاً، لقد أصبحت الحدود القومية عرضة للاختراق (البيئي) بحيث إختفت الفروقات التقليدية بين المسائل ذات الأهمية المحلية ، والقومية، والدولية، ولا تعترف النظم البيئية بالحدود القومية، فتلوث المياه يجري مجرى الأنهار و البحيرات ليصل إلى البحار المشتركة ، ويحمل الجو تلوث الهواء عبر مسافات هائلة. ويمكن أن تترك الحوادث الكبرى-وخصوصاً تلك التي تحدث في المفاعلات النووية ، أو في مصانع ومستودعات المواد السامة- آثاراً إقليمية واسعة^(vii). وتقتضي هذه الإعتبارات مراعاة عمليات معقدة تدور في فلك البيئة الشاملة، ولا تعترف بالحدود التقليدية للنظم والمنظمات، والمنظمات مثلما ترفض تناول البرامج والسياسات بجزئيتها، ولا تفضيل الأبعاد عن بعضها البعض كما جرى الحال بالنسبة للجزائر في بدايات التسعينات، حيث كان للسياسات الاقتصادية التي ركزت على إسترجاع التوازنات الكلية أثراً كبيراً على الجانب الاجتماعي الذي أسس لبداية الفوضى والمظاهر السلبية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، إلى غاية اليوم.

وبالعودة إلى ربط العلاقة بين البيئة والنمو في حالة التردّي والتدهور البيئي، وهو الشيء الذي يميز عالم اليوم، فإن ذلك يفترض إضافة أرقام أخرى في معادلة النمو، وهي الأرقام التي تخصم من النمو وقد تشمل تكلفة التردّي الناتج عن النشاط الإقتصادي مثل التلوث بكل أنواعه ، وما يخصم من رصيد الحسابات القومية للثروة ، وتكلفة المعالجة على الصعيد الإقتصادي، و الاجتماعي والبيئي، وفي هذه الحالة يطرح السؤال حول جدوى النمو من منطلق

تكلفة الفرصة الضائعة: ماذا لو توقف النمو عند حدود البيئة؟ وما هي نسبة الدخل الناتج عن الإعتداء الإقتصادي للبيئة؟ وهل هي مساوية لحجم الإنفاق الموجه لمعالجة الآثار؟ ويتجلى هذا الوضع عموماً في عدة مستويات منها:

- (أ) على الصعيد الإقتصادي : ضعف الأداء الإقتصادي وقوى السوق.
- (ب) على الصعيد البيئي : التلوث وتآكل الأرصدة البيئية للموارد ، تحطم الأنظمة البيئية و ضعف أدائها.
- (ج) على الصعيد الإجتماعي : كالإنفاق على الصحة وسلامة السكان، وتكلفة العجز عن إرساء برامج التمكين بصفة عامة، وما ينجر عنها من أسباب للتخلف، وهي في مجملها مشاكل تعكس أرقاما تخصم من النمو ليس لحساب التنمية، وإنما لحساب معالجة التردّي والتدهور البيئي والآثار المترتبة عنه، زيادة على كونها مشاكل تضاف إلى مسألة العدالة في تقسيم ثمرة النمو، التي ظلت تفرض نفسها كعقبة بين مرحلة النمو والتنمية الإقتصادية. كما يجب الإشارة إلى أن فكرة تجاوز النمو للحدود البيئية، أو ما يعرف عند علماء الإقتصاد البيئي بتخطي درجة الصفر للنمو الإقتصادي من منظور التنمية المستدامة، هو واقع يؤشر على بداية السحب من حقوق الأجيال القادمة.

الأخطاء المرتكبة في مسار النمو

إذا كان من الناحية النظرية يمكن وضع حد لفكرة التعارض بين البيئة والنمو الإقتصادي من خلال الإدراك التام للخط الفاصل بين متطلبات النمو وقدرة البيئة على الحمل، فإن هناك ما يعكس صفو هذه الرؤية على أرض الواقع، وهو العامل الرئيسي في ضرب التوازن بين البيئة والنمو حسب العديد من الدارسين، ويشير الكلاسيكيين المحدثين إلى أن الإختلال بين البيئة والنمو هو حاصل التعارض بين مسار النمو والبيئة، وذلك لأحد السببين، بحيث يتصل السبب الأول بإخفاقات السوق، بينما يتصل السبب الثاني بالإخفاق الحكومي ، وكلا السببين ينطويان تحت مظلة النهج الرأسمالي، ويمكن ذكر أهم المحاور التي تخللها النقاش حول السببين فيما يلي:

(1) أداء السوق ويمكن ذكر أهم العناصر المرتبطة به فيما يلي:

- **الوفورات الخارجية السلبية Externalités négatives**، وهو ما ينتج و يتوافر عن النشاط الإقتصادي في علاقته مع البيئة، وفي هذه الحالة من الصعب تقييم وتقدير ما يمكن أن يحطمه النمو الإقتصادي في سلسلة الأنواع والسلالات، وكذلك في الموارد الحيوية كتلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية، وما يمكن أن يحدثه من آثار على خصوبة التربة والغابات والغطاء النباتي، وهي كلها آثار لا يمكن تحديد كلفة إصلاحها، إذا أخذنا بصحة وسلامة الطرح القائل أنه بإمكان النمو إصلاح الأعطاب البيئية.
- **السلعة العمومية** وهو العنصر الذي يبين إخفاق السوق في تحقيقه، وإذا كانت السوق تسعى دائماً إلى تحقيق الحاجات، فإن هناك البعض من هذه الحاجات والتي تبدو أكثر من أساسية هي أعلى من مستوى السوق في تحقيقها، أو بالأحرى لا يمكن تحقيقها من خلال السوق و الأمر هنا يتعلق بالسلعة العامة، ولإبراز محتوى هذه السلع يمكن الإرتكاز على المفهوم الذي إعتد به بعض الإقتصاديين ومن بينهم "ساموالسون" Samuelson، في تمييز السلعة العامة عن بقية السلع بخاصيتين: الأولى والتي يعبر عنها بمفهوم عدم الإستثناء Non- Exclusivity ، و الثانية عدم المزاومة في التكاليف Non- Rivalry ، و يترتب على هاتين الخاصيتين عدم قدرة السوق على توفير هذه السلع .

- المخاطر الإستثمارية : والأمر هنا يتعلق بعدم كفاءة السوق لمخاطر الإستثمار على المدى الطويل، وهو الحال بالنسبة للمصانع الكبرى كالمصانع الكيماوية ومصانع الإسمنت و التي تشكل مخاطر على صحة السكان و ممتلكاتهم،
- حالات عدم اليقين: ومفاده أن السوق تفتقد لما سوف يؤول إليه المستقبل مما ينطوي عنه مصاعب كثيرة ، ويرى البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلع والثروات و الموارد مستقبلا سوف يؤدي إلى إهدار قيمة كبيرة منها في الحاضر دون علم و يقين بقيمتها الحقيقية مستقبلا خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع والموارد التي تتعرض إلى الندرة مع عدم الإحلال،
- اللاعدالة في توزيع الدخل: إن ما يمكن أن تدفع إليه قوى السوق هو التوزيع غير العادل للثروات والدخول مما يؤدي إلى تركيز الدخل في أيدي القلة من السكان على حساب السواد الأعظم مما يؤدي إلى تنامي الفقر، وإذا كان الفقراء لا يملكون ما يسد حاجاتهم من الدخل و الثروة فإن ذلك سوف يدفعهم إلى الإستعمال السيئ لمقدرات البيئة.

الأداء الحكومي

أما فيما يخص مشكلة الإخفاقات التي ميزت الحكومات في ظل النظام الرأسمالي فيمكن إدراجها فيما يلي:

- أ) حق الملكية : لقد كشفت قوى السوق عن مضمون الوفورات الخارجية السلبية والتي غيرت مجال حق الملكية من المجال الجغرافي إلى المجال الذي يمتد إليه الأثر البيئي، مما يستوجب تحمل الأعباء التي تنجر عن النشاطات المؤثرة في البيئة من قبل أصحاب المشروعات لصالح المتضررين ، وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال إعادة النظر في قانون الملكية.
- ب) سياسات الأسعار: الشيء الملاحظ فيما يخص السياسات السعرية فإن الحكومات لا تراعي للمسألة البيئية كمحدد للسعر الحقيقي في بعض المواد، خاصة المواد التي تساهم في التلوث والتردي البيئي، بل بالعكس فهي تقوم بدعم المواد الكيماوية والأسمدة و المبيدات من أجل الرفع من مردود المحاصيل على المدى القصير بدون الإكتراث لما سوف ينجر عن ذلك على المدى الطويل خاصة على مستوى البيئة.
- ج) السياسات الضريبية إن للسياسات الضريبية أثر بالغ على البيئة ولو بطريقة غير مباشرة من خلال توجيه سلوك الأفراد من خلال الإنتاج أو الإستهلاك ، فرفع الضريبة على نوع من المحاصيل قد يؤدي إلى تغيير سلوك المنتج إلى إنتاج آخر أقل اقتطاع من حيث حجم الضريبة.
- د) السياسات السكنية ويمكن إدراك محتوى الإخفاق الحكومي من خلال العلاقة بين السكان والبيئة، ويمكن كشف ذلك من خلال عدة محاور متداخلة كالنمو السكاني كظاهرة طبيعية تتخللها عوامل إجتماعية مساعدة ومحفزة لذلك كالعامل الثقافي والفقر والأمية...، ثم ظاهرة التمرکز السكاني كظاهرة مدمرة للبيئة والتي تعزى إلى عدم كفاءة السياسات من ناحية التحكم في التوزيع السكاني بشكل متوازن لتفادي الضغوط البيئية.

خلاصة

تؤشر العلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة وفق منظور التنمية المستدامة على مساحة الثروة الفاصلة بين الحدود البيئية وحدود النمو، كما تؤثر على مستوى سرعة دوران كليهما، و عليه فعجلة النمو تمثل السحب من قاعدة الموارد التي تخضع بدورها إلى قياس زمني في فترة تكوينها أو تجددتها في الطبيعة، أو ما يسمى بالإسترجاع البيئي، وأن الإختلال سوف يؤدي حتما إلى التماس بين الحدود البيئية وحدود النمو، أو ما يعرف بدرجة الصفر للنمو الإقتصادي، وفي هذه الحالة قد تبدأ عملية السحب من حقوق الأجيال القادمة من قاعدة الموارد، مثلما يمثل ذلك نوعا من الإجهاد البيئي الذي يتآكل وينهار تدريجيا.

و عليه، فإن البيئة تمثل المصدر الرئيسي لكل مطالب النمو، مما يدفع النمو، إلى ضرورة التكيف مع البيئة ضمن مخرجات تترجمها تكلفة الضرر، وتوخي مطالب النمو تجاه البيئة وفق ما يحققه كإستجابة لتغطية الحاجات لا لخلق الحاجة من أجل خلق الطلب، مستهدفا بذلك تعظيم رؤوس الأموال.

وعلى العموم فإن محور الإرتكاز في إدراك التوازن بين النمو والبيئة هو ليس بالضرورة حائلا بين عنصريين متناقضين ينمان عن جدلية متعارضة، بالقدر ما ينم عن جوهر النمو وغاياته، وإذا اجتهد العالم في الوقوف عند درجة الكفاية لمطالب البشر سيكون ذلك محور الضبط للتوازن بين البيئة والنمو، مما يجعل من عامل تكيف آليات السوق، والزيادة من حجم التدخل الحكومي ضرورة قصوى من أجل إرساء نظام إقتصادي بيئي يعطل جموح الإقتصاد الرأسمالي.

(i) ستيفن شميد هايني. تغيير المسار - منظور عالي للأعمال التجارية والصناعية حول التنمية والبيئة- ترجمة، د. علي حسين حجاج، دار البشير، العبدلي، عمان- الأردن، 1996، ص 33

(ii) Robert Goodland et al. **Environmentally Sustainable Economic Development**: Building on brundtland (Paris :UNESCO ,1991).

(iii) د. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، العولمة وصراع الحضارات ...، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1997، ص 91

(*) مبادئ السكان الذي وضعه توماس مالتس في سنة 1798 ف من أهم التحليلات الإقتصادية التي نمت الي خطورة الانثار الناجمه عن الزيادة المستمرة في عدد السكان نسبة إلى الموارد وتتلخص الافكار التي تتضمنها نظرية مالتس للسكان في النقاط الاساسية التالية : يتحدد عدد السكان ويعتمد علي كميات السلع الغذائية الضرورية لاستمرار الحياة وأشار مالتس إلي أن كميات الغذاء هذه تزايدت في شكل متوايه عدديه. على عكس تزايد عدد السكان الذين يتزايدون في شكل متواليه هندسيه ، ويشير وجود نوعين من الموانع تعمل علي الحد من الزيادة السكانية هما: موجب : موانع قهرية و تؤثر مباشرة في عدد السكان مثل : المجاعات ، والأمراض ، والحروب . وتنتشر الموانع القهرية في الدول النامية الفقيرة وتقضي علي جزء من السكان يعود بعدها التوازن بين السكان وكميات الغذاء ، وموانع وقائية إراديه مثل الامتناع عن الزواج أو تأجيله . وتسود مثل هذه الموانع في الدول الصناعية المتقدمة وينتج عنها في النهاية توازن بين عدد السكان وكميات الغذاء.

(**) بعد ترحيل الأمة الشيرووكية وبعض القبائل الهندية الأخرى «تشيكاساو، تشوكتاو، كريك، سيمينول» شاع في الولايات المتحدة عام 1893 مفهوم استيطاني عرف باسم «القدر المحتوم» فُهم منه أن قدر الولايات المتحدة هو أن تتوسع شمالاً وغرباً لتحل كل قارة أمريكا الشمالية فلا مرد لهذا القدر من أن يصبح حقيقة ولا مصد يمكن أن يتوقف عنده لأنه حق إلهي منحه الخالق للأمريكيين، لتطوير التجربة العظيمة للحرية التي عهد إلههم بها ولقيت الفكرة صدى واسعاً وتبنتها الحكومة وتحولت إلى قرار عندما أبلغ الرئيس جيمس بولك مجلس النواب عام 1845 أن الولايات المتحدة ستبدأ التوسع غرباً بقوة. إن المطلع على خطاب السيناتور ألبرت بيرفردج Albert Beveridge بعنوان: "زحف العلم The March of the Flag" الذي ألقاه خلال مناقشات الكونغرس سنة 1898، سيعي أن الحلم الإمبراطوري ليس وليد مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما يصوره لنا بعض الباحثين وإنما رافق ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في نفسها وريثاً شرعياً لإمبراطوريات بدأت تتآكل وتآفل نجومها. ويقول ألبرت بيرفردج: "عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله أبائنا، علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب. إن المسألة ليست مسألة أمريكا، ولكنها مسألة زمن يدعونا إلى الزحف تحت العلم، حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع. علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكي، إن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التي لا تستطيع فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأمريكي في الحياة. لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نهرب من مسؤولية وضعها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة

(iv) Brundtland report. **Our common future**. World commission on Environment and Development. Oxford University Press, 1987.

(v) ستيفن شميد هايني، مرجع سابق. ص 113

(*) حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضاً "بالبئية الضحلة" "shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وبجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معايير أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقرو حالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة.

(*) ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلاً عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية (see for example the works of: Goldsmith et al. 1995; Henderson 1999).

(**) الإيكولوجية العميقة "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبئي) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" ومن وجهة نظر هذا المذهب ، أنه لا بد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لا بد أن نعمل على تكيف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلاً من تكيف الأرض لتتناسب احتياجاتنا، وبناءً على هذا التوجه فإن البيئة هي محور كل حركة في المجتمع ، وعلى الإنسان أن يمثل لقواعد الطبيعة لكونه عنصراً لا يختلف عن بقية العناصر ، وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغيير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال

والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

(*) قدم هذا التقرير نموذجاً جديداً للتنبؤ بمستقبل التنمية وذلك باستخدام خمس متغيرات شاملة، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث. في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة تقريره الشهير بتقرير "يوم القيامة" والذي تجلت عنه النظرية المعروفة باسم "حدود النمو"، وركز مضمون وجوهر النظرية حول ثلاثة محاور هي:

1. أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، واستنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.
 2. يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.
 3. مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنهربه، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "حدوداً للنمو". وهو التقرير الذي مهد لمؤتمر استوكهولم في نفس السنة.
- (7) مستقبلنا المشترك ، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ترجمة: د. محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 1989، ص 65.